

الدين والدولة ...

بقلم الدكتور عبد الكريم أحمد

الى الانزلاق في مهاجمة الدين .

ولا شك ان قيمنا الدينية والروحية يجب ان نظل دائما نصب اعيننا وتمسك بها ونجعلها منارا نهدي به في علاقتنا وسلوكنا افرادا وجماعات ، ولكن يجب الا نزع بها في متاهات التنظيم السياسي والتناقضات الطبقية ، وحقوق الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية ، والحريات السياسية والضوابط الدستورية ، وفي تحديد اساليب الحكم واجهزته ، واختيار الوسائل التي تساعدنا على ما نحن فيه من تخلف . اذ ان خلط الدين بهذه القضايا يحط من قدره وجلاله ، كما يدل على اننا قوم لم ننضج بعد ولا يحق لنا الادعاء بان مسيرتنا قد بلغت مرحلة « الحركة القومية » ، وبمعنى آخر لا يحق لنا الادعاء باننا دخلنا العصر الحديث .

ان كل التجارب السابقة للمجتمعات البشرية في هذا المضمار تؤيد ما نقول ، وتؤكد ان ربط الدين بالدولة يؤدي اما الى سيطرة ادعاء الدين على السلطة - بحيث تصبح ادوات القمع والعقاب التي تتألف منها السلطة السياسييه جزءا لا يتجزأ من الجهاز الديني الرسمي ، ويصير « الحكام » ذوي صفة مقدسة لا تجوز محاسبتهم مهما كان طغيانهم - واما الى ما هو اسوأ وأدهى حتى من ذلك : وهو سيطرة السلطة السياسية على الدين ، واستخدام ما يجيش في اعماق الناس من ايمان وعقيدة اداة لتحقيق اغراض مادية بحتة ، لا تكون عادة لمصلحة المجتمع ككل ، بل لمصلحة اشخاص من بيدهم السلطة في الغالب ، ايا كانت النيات الطيبة التي تحدد الدعاة الاصليين لهذا الاتجاه .

هذا هو ما يخرج به كل من اتاحت له فرصة متابعة تطور التنظيم السياسي للمجتمعات البشرية منذ ان وجدت ، وهذا هو خلاصة ما يمكن ان نستقرئه من عبر التاريخ لنستعين في بناء حاضرنا ومستقبلنا دينا ودينا .

يكاد يكون هناك اجماع بين علماء تاريخ الانسان على ان

يدور في اوطان العربي اليوم حوار ، حاد فسي كثير من احيان ، حول عدوة الدين بالتنظيم السياسي للمجتمع - وهو حوار قريب الشبه بذلك الذي شهدته بعض المجتمعات الاوروبية ابتداء من القرن السابع عشر حتى قرب نهايه القرن الماضي . ويتجسد هذا الحوار بين العرب في الوقت الحاضر في وجهتي نظر تتعلقان « بتأصيل » الفكر السياسي العربي المعاصر وتحويله الى « نظرية كونية شاملة » حتى لا يتخلف العرب عن غيرهم من الامم العظيمة التي صاغ مفكروها نظريات من هذا النوع واخذت « تباهي » بهما الامم الأخرى . وهكذا طرحت على بساط البحث فجأة وبدون مقدمات - وفي اخرج الاوقات - مشكلة علمانية الدولة بكل ابعادها الرهيبة ، ولم يعد في وسع اي مفكر عربي ان يكتفي بان يستنزل لعنة السماء على من ايقظ الفتنة .

فنحن ، العرب ، نعيش في وقت طرحت فيه بيننا كل افضايا الاجتماعية والسياسية على بساط البحث نحاول ان ننقي منها ما يصلح لمجتمعنا القومي الذي نريد بناءه بارادتنا حسب امكانياتنا وظروفنا . نحن نعيش في فترة غليان اجتماعي بالغ في بعض الاقطار العربية حد الانفجار الثوري ، وعبر عن ذاته في سيل لا ينقطع من الكتابات والحركات والمناقشات والاتهامات المتبادلة - وكل هذا امر طبيعي في مثل هذه الظروف ، بل قد يكون علامة صحة ويقظة وحيوية .

الا اننا ايضا قوم نؤمن ايمانا حقيقيا وعميقا بالله وبرسوله ، وللدين عند الاغلبية الساحقة منا منزلة دونها كل منزلة ، واذا لم تتورع عن الزج به فسي مهاترات الحياة السياسية وتقلباتها وصراعاتها اليومية ، فاننا سننتهي الى حال لا نرضاه لانفسنا في ديننا ودياننا . اننا اذا لم نتجنب هذا الانزلاق ستتحول مناقشاتنا وما بيننا من اختلافات في وجهات النظر ، الى صراعات ذات صفة دينية تؤدي في الغالب الى التفتت والتفكك وتفوت علينا ما نتطلع اليه من وحدة ، وتدفع بعضنا الى التعصب للدين وتدفع البعض الاخر

كما كانت في حوض وادي النيل ، تتألف من قرى يحتل المركز المتوسط فيها معبد اله القرية . و « يملك » المعبد عادة انقسم الاكبر من الاراضي الزراعية المحيطة بالقربية ، وكان معظم السكان يعيشون كافتان (رقيق الارض) او كخدم لآلهة القرية . وكانت الاساطير السائدة عن اصل الانسان (وهي جزء من المعتقدات الدينية) تحمل معنى ان الانسان خلق ليقوم بالعمل بدلا من الآلهة في ضياعها . وكان اله القرية هو السذي يدير شئوننا بواسطة عدد كبير من الخدم ، بعضهم « من اصل الهى » والبعض الآخر من البشر الذين يعملون على تنفيذ اوامر الالهة في خدمة المعبد والاشراف على عمل الاقنان في الارض التي يملكها . (« المفامرة الفكرية للانسان القديم ») .

ولا أحسبنا - وامانا هذا الوصف - في حاجة الى مجهود كبير لمعرفة ما الذي استخدمت فيه المعتقدات شبه الدينية منذ البداية . فالجماعة البشرية سكان اقرية قد انقسمت الى ثلاث فئات تتميز بعضها عن بعض تميزا كاملا تبعا لقرب كل منها من آلهة أعمد او بعدها عنوا ، وتبعا للدور الذي تقوم به في خدمتها . فهناك اولاً « الاقنان » الذين يعملون بدلا من الآلهة في ضياعها (وهم الاغلبية الساحقة بطبيعة الحال) وهناك ثانياً البشر الآخرون الذين يقومون بالاشراف على عمل الاقنان والاعمال الاخرى في خدمة آلهة المعبد ، ثم هناك اولئك الذين « من اصل الهى » ، وهم الذين يقومون بتحديد الطقوس الدينية ونقل أوامر الآلهة ورغباتها - ومن الجلي ان الفريقين الاخرين هما اللذان يمارسان السلطة السياسية في الجماعة . كما نستطيع ان نلاحظ ايضا ان الآلهة هي المالكة الرئيسية لمصادر العيش في القرية وخيراتنا ، وان نستنتج من ذلك ان القسط الاوفى من هذه الخيرات يذهب الى الكاهن الرئيس او الكاهن الملك واعوانه ، اما بقية الناس فلم يوجدوا في الدنيا الا للعمل في ضياع الآلهة .

★ ★ ★

ومنذ هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ظلت السلطة السياسية مرتبطة بالدين ارتباطا لا انفصام فيه - فالحاكم اما اله او من سليل الآلهة ، وسلطته على رعاياه مستمدة من صفته الدينية هذه - الى ان جاءت الاديان السماوية وبشر المسيح عليه السلام بأن « اعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . وفسر الآباء الاول للكنيسة المسيحية هذا القول بأنه يعني فصل الدين عن السلطة السياسية ، واقاموا على هديه النظرية التي عرفت باسم « نظرية السيفين » ، والتي تعني ان الله سبحانه وتعالى اناب في سلطانه على الارض مؤسستين : الاولى ، وهي الكنيسة المسيحية ، منح رئيسها (البابا) سيف السلطة الروحية ، والثانية ، وهي الامبراطورية الرومانية ، منح رئيسها (الامبراطور) سيف السلطة الزمنية .

وفي ظل هذا التفسير لقول السيد المسيح - وفي ظل مفهوم آخر هو ان الله خلق هذه الدنيا دارا لعقاب البشر من ابناء آدم على « الخطيئة الاولى » وان على المؤمنين ان يخضعوا للحاكم الزمني ابا كان طغيانه الا فيما يمس امور العقيدة - عاش المؤمنون المسيحيون الاول في نضال مستمر ضد الامبراطورية الوثنية العاتية لا يطلبون سوى حرية اعتناق دينهم والقيام بشعائهم ، ورغم ما تعرضوا له من الوان الاضطهاد والتعذيب التي سجلها التاريخ حافظوا على نقاء عقيدتهم ، بل وانتشرت المسيحية في انحاء الامبراطورية ولم تفلح الجهود الجبارة التي بذلت للقضاء عليها .

ولا يسمع المرء الا ان يشعر بان رسالة عيسى عليه السلام كانت اقرب ما تكون الى تحقيق روحها وجوهرها وصفاتها بين البشر في هذه القرون الاولى عندما حافظ المؤمنون بها على تنفيذ وصيته « ائط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

وفي هذه الاثناء كانت الامبراطورية قد بدأت تضعف وتهتز مترنحة تحت وطأة الضربات التي تعرضت لها على يد اعدائها من الداخل والخارج

المعتقدات الدينية وشبه الدينية كانت حجر الزاوية في تنظيم التجمعات البشرية البدائية وتماسكها بعد ان فقدت « غريزة التكتل » الاولى . فقد مرت عصور طويلة كانت فيها الجماعات البشرية فيما يبدو ، تهيم على وجهها في القابات والمستنقعات في صورة قطعان ، يترايط افرادها غريزيا ، ويتحركون كتلسة واحدة ويتصرفون بدوانع اكثرها غريزيا يستهدف البقاء . ولا محل في مثل هذا التصور للوجود انجماعي انبشري الاول ، لتحديث عن معتقدات من اي نوع ، فالانسان لم يكن في حاجة اليها ولم يكن نمو قدرانه الذهنية قد بلغ الحد الضروري « للاعتقاد » . الا ان هذه الاوضاع لا نلبث ان تتغير شيئا فشيئا ، بحيث تضعف روابط التماسك الغريزيا ويحل محلها مع الوقت الشعور بالانتماء لرمز (طوتم) . وقد صاحب هذا التطور ظهور ابديات الؤلى - مجموعة من المعتقدات ، تجعل من هذا الرمز محورا لتنظيم الجماعة ، وتضفي عليه اخيلة البشر قدرات خارقة وقوى لا تحدها الا على قدرتهم هم انفسهم ، على التصور ، وفي نفس الوقت يظهر بين الجماعات البشرية افراد يدعون لثوانهم معرفة بمصدر هذه القوى ، وقدره على استرضائها للدفع اذاها وجلب خيرها . ومع الوقت تزداد اهمية مثل هؤلاء الافراد ويتسع نفوذهم ، ثم يتحولون الى كهنة يضيفون الى وظائفهم السابقة مهام « رؤساء الجماعة » وكان من الطبيعي ان يصير لمقر « الكاهن - الرئيس » اهمية خاصة لدى الجماعات التي اتاحت لها ظروف البيئة ان تستقر بجزرار الانهار الكبرى ، وبخاصة في وادي النيل وما بين النهرين . ففي هذا المقر تقام الطقوس ، واليه تنطلع الجماعة في اوقات الازمات ، ومنه تستمد القواعد والاحكام التي يقوم عليها تسوية ما يشأ من نزاعات وما تتعرض له الجماعة من اخطار . ولا يلبث مقر الكاهن الرئيس ان يتحول الى « معبد » تقوم حوله مساكن « الابناج » الذين يتزايد عددهم مع الاستقرار ، وزيادة الخبرة بفلاحة الارض ، ووسائل كسب العيش واساليب الدفاع عن النفس ضد التقلبات الطبيعية وهجمات الحيوانات الاخرى . ويتحول الكاهن الرئيس بدوره الى « ملك » بعد ان اكتسب ، بوصفه « اوسبط » بين الناس والقوى العظمية التي تسيطر على مصائرهم ، حسق تحديد « المحرمات » و « الواجبات » التي تسيير على هديها الجماعة . وهكذا تبدأ بذور « السلطة السياسية » مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعتقدات الجماعة . فيهيمن عليها شخص ، او اشخاص ، على صلة الآلهة . وسرعان ما يصير هذا الملك ذا صفة مقدسة ، فهو اما اله من الآلهة او من نسل هؤلاء الآلهة .

ومما سبق يتبين ان المعتقدات شبه الدينية التي عرفها الانسان الاول كانت تقوم في هذه المرحلة بوظيفة اجتماعية لا غنى عنها ، ولا يستطيع بدونها اي مجتمع بشري ان يعيش ويظل مترابطا ، كما يقول الثقافات في هذا الميدان .

الا اننا نستطيع ان نتبين ، من افوال هؤلاء الثقافات ايضا ، ان الدين حتى في هذه المرحلة استقل في تحقيق اغراض اخرى غير تلك التي ترتبط بصالح الجماعة وترباطها ، بحيث يبدو ان ارتباط الدين بالسلطة السياسية يؤدي حتما الى سير الجماعات البشرية في هذا الاتجاه . اذ تشير كل الدلائل منذ فجر التاريخ البشري الى ان هذا الارتباط يجر وراءه ، بصورة تكاد تكون حتمية ، انقسام المجتمع الى فريقين : فريق يتمتع بسلطان مادي ومعنوي غير محدود ، وفريق - هو الاغلبية الساحقة عادة - يخضع للاستغلال ولا يحق له حتى « التفكير » في حكمة الاوضاع التي يعيش فيها . يقول الاستاذ ثوركيلد جاكوبسن ، احد الثقافات في تاريخ المجتمعات الاولى :

« كانت التجمعات الاولى المسقرة في ارض ما بين النهرين ،

الأرض ، لان الملوك ليسوا وكلاء الله على الأرض فقط ، وليس لانهم يجلسون على عرش الله فحسب ، بل ايضا لان الله ذاته أطلق عليهم اسم الآلهة » ...

ويحدد الاسقف بوسويه ، مربي لويس الخامس عشر ملك فرنسا ، وضع الملوك على الوجه التالي :

« ان شخص الملك مقدس ، والاعتداء عليه او التآمر ضده كفر والحاد . وسلطته مطلقة واوتوقراطية (لا شريك له فيها) . وليس لانسان على الأرض ان يعصي له أمرا ، وكل ما يستطيع الرعايا ان يفعلوه في مواجهة الحاكم الظالم هو ان يضرءوا الى الله ان يصلح حاله . وقد وهب الله الملك عقلا اكثر من سائر البشر . لان الملك هو صورة جلال الله على الأرض ، ومن ثم فانه من الخطأ ان ينظر اليه كمجرد بشر » .

هذا ما يقوله أحد كبار رجال الدين الذين عاشوا في ظل تجربة الانتحام بين السلطة والدين . ولعلنا نستطيع ان نتصور مدى ما يتعرض له الانسان من ضغوط رهيبية وقيود على حريته في عقيدته وفي أمور دنياه ، في ظل مثل هذه المفاهيم ، التي تصير فيها قرارات السلطة السياسية ذات صبغة دينية - وهي لا بد ان تصير كذلك عندما نحاول ان نجعل من الدين أساسا لنظرية سياسية نطلق منها الى تنظيم مجتمعنا .

ولكن الاوضاع التي عرضناها ما كانت لتستمر في مواجهة التقدم الانساني ، اذ قامت في هذه الأثناء حركة الإصلاح الديني في أوروبا . وبدأت تلك العملية التاريخية التي أدت الى فصل الدين تماما عن الشؤون السياسية ، ومن ثم الى بداية العصر الحديث ، وبذلك حفظ للدين جلاله ، ورفعت عن كواهل الشعوب تلك القيود التي كانت تحول دون انطلاقها نحو آفاق اوسع من الحرية والرفاهة .

ويحق لاولئك الذين يدعون لفكرة ربط الدين بالتنظيم السياسي والاجتماعي للدولة القومية العربية ان يعترضوا على ما ذكرناه : ان هذا كله حدث منذ مدة طويلة ، قرنين على الأقل ، وقد تغير العالم الآن ولا يمكن ان يحدث ذلك في العصر الحاضر . فضلا عن ان كل ذلك وقع في أرض غير أرض العرب وبشر غيرهم ودين يختلف عن دينهم في التطبيق الى حد كبير ، خصوصا وان ما ندعو اليه لا يعني ان يتطابق الدين والسلطة السياسية ، بل مجرد تأصيل الفكر السياسي والاجتماعي القومي العربي ، بحيث تصير لدينا « نظرية كونية شاملة » مثل غيرنا ، وديننا - الاسلام - هو أصلح أساس نتخذه لمثل هذه النظرية .

والى المخلصين ممن يرددون هذه الاعتراضات نسوق ما يأتي :

أولا : ان القول بأن ما حدث في أوروبا منذ قرنين لا يمكن ان يحدث في العصر الحاضر يكون صحيحا اذا بقينا نحن في العصر الحاضر . ولكن الدعوة الى اتخاذ الدين أساسا لتفكيرنا السياسي والاجتماعي تخرجنا من العصر الحديث كله وتعود بنا الى أكثر من قرنين في الماضي ، بل وتدفعنا باستمرار الى التطلع الى الوراء نتمسك الافكار والحلول من تطبيقات مضي عليها أكثر من عشرة قرون ، بدلا من ان نتطلع الى المستقبل في بناء مجتمعنا بارادتنا الحرة وحسب ما تمليه عيننا ظروفنا الحاضرة وافكارنا الخاصة على هدي المبادئ والقيم التي ندين بها ويدين بها العالم الذي نعيش فيه .

وتلقت الإباطرة حولهم للبحث عما يحول دون انهيار الإمبراطورية وتفتتها ، فاعتنقوا المسيحية وجعلوها ادين الرسمي للدولة حتى يكون الدين بمثابة الملاط الذي يربط ملكهم انديوي .

ومن الجلي ان هذا الانتحام الذي حدث بين السلطة السياسية والدين المسيحي كان الدافع الاول اليه هو مصلحة «الحكم» - خصوصا عندما ندرك ان الإباطرة الرومان ، وبيدهم قوة الدولة ، قد احتفظوا لانفسهم بالولاية الدينية الى جانب السلطة السياسية ، وصار أسقف روما (البابا فيما بعد) مجرد مستشار للإمبراطور في الشؤون الدينية .

وهكذا ثبت مرة اخرى ان الدين عندما ارتبط بالسياسة استخدم لفرض غير ديني ، هو المحافظة على سيطرة روما وحكامها على العالم المعروف كله تقريبا في ذلك الوقت .

ولم يكن المسيحيون في القرون الأربعة الأولى - قبل ان تصير المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية - قد شغلوا انفسهم بمفاهيم التنظيم السياسي وقواعده الا في حدود ما يمس حرية عقيدتهم ، ولكن ما ان التحمت المسيحية بالسلطة الزمنية حتى بدأت تتسرب اليها أفكار جديدة تتطلبها ادارة شؤون المجتمع الذي تسيطر عليه هذه السلطة . فقد تحول حكم روما - بعد ان صارت المسيحية سنده ومبرر مشروعيتها - الى نوع من السلطان المقدس السذي « قضت العناية الالهية ان يسود العالم الى أبد الأبدن » ، كما قال بعض كبار رجال الدين المسيحي في ذلك الوقت . وتحول مفهوم المساواة بين الناس - وهو احدى ادعائم الاولى التي قامت عليها الدعوة المسيحية - الى مساواة ميتافيزيقية في العالم الآخر فقط : اما هذه الدنيا فهي « دار العقاب » الذي يجب على كل مؤمن ان يقبل وضعه فيها باستسلام . وهكذا صارت الكنيسة - بعد ان التحمت بالسلطة السياسية ، السند المعنوي الرئيسي للاوضاع الاجتماعية الفاشمة التي سادت أوروبا كلها طوال عصر الاقطاع ، الذي تميز في التاريخ بما حفل به من ظلم وتفرقة بين الناس .

وقد ظل هذا الارتباط الوثيق بين المسيحية ، كما عرفتها أوروبا في ذلك الوقت ، والسلطة السياسية ، أكثر من اثني عشر قرنا ، تحول فيها الجهاز الكنسي ، الذي يضم خلاصة من كان يجب ان يحملوا لواء دعوة السيد المسيح الى الحب والتسامح ، الى أداة لتثبيت سلطان الملوك والاطفاة ، الى جهاز ينشر بذور التعصب والقسوة والحجر على الفكر باسم الدين ، والسذين منه براء ، تحول الى « محاكم التفتيش » . وتحولت أوروبا كلها الى ساحة صراع لا هوادة فيه بين الحكام الزمانيين ، الذين ادعوا لانفسهم حق الولاية ايضا على عقائد الناس ، والحكام ادينيين ، السذين ادعوا لانفسهم حق التدخل ايضا في الشؤون السياسية باسم العقيدة ، وقد نسوا وصية المسيح ان تركوا ما لقيصر لقيصر ، أو فسروها كما شاءت لهم أهواؤهم .

وتوقف الزمن في أوروبا ، بل ان المجتمع الاوروبي رجع القهقري ، وجمد الفكر وامتنع التقدم .

وبلغت هذه الحال ذروتها عندما بدأت أوروبا تتحول الى دول منفصلة ، على رأس كل منها ملك مطلق السلطان ، لا يعرف حدودا دينية او سياسية أسلته ويعتبر نفسه « ظل الله » على الأرض . وحتى تتبين الى أي مدى أضر دمج الدين والدولة بالعقيدة وبالتنظيم السياسي على السواء في الدول الجديدة نسوق مثلين ، اخترناهما بين نماذج لا يكاد يدركها حصر ، احدهما على لسان أحد ملوك انكلترا ، والاخر بقلم أحد رجال الدين في فرنسا .

يقول الملك الانكليزي جيمس الاول في وصفه لسلطة الحكام ووضعه بالنسبة لرعاياه : « ان الملكية هي اسمي شيء على وجه

وعلينا أن نناقش معا كيف ظهر هذا المفهوم الفاضل « الإسلام دين ودولة » ومتى ظهر وفي أي غرض ولمصلحة من استخدم ، وهل هناك ما يؤيده حقيقة من آيات الله تعالى وأحاديث رسوله الكريم .

والقائمة طويلة ولعلنا نستطيع ان نوفيها بعض حقها في دراسة مقبلة .

رابعا : وأخيرا هناك حجة ان الدعوة الماثرة الآن ليست الى ربط الدين بالسلطة السياسية ، بل مجرد جعل الدين الاسلامي أساسا للفكر السياسي والاجتماعي القومي العربي ، واننا لنترجو مخلصين أصحاب هذه الحجة ان يبينوا لنا ما هو الحسد الفاصل بين هذين الامرين . . . أين ينتهي أحدهما ويبدأ الآخر ، وان يقولوا لنا ما هي أيقونة الاجتماعية او السياسية في الوطن العربي التي يعتمدون عليها عندما يتجاوز الحكام الذين يتعاونون السلطة بناء على فكر أساسه الدين الاسلامي - هذا الحد الفاصل ، وهل القول بأن « الحكومات التي لا تقوم على الاسلام حكومات شيطانية مؤسسة على الكفر » يدخل في نطاق الدعوة التي يحملون لواءها أم هو خارجها ورجس من عمل الشيطان .

ولعل أصحاب هذه الدعوة يرون شيئا من وجهة نظرنا عندما ينظرون حولهم ويرون انه بمجرد ان يسدو على بعض الحكام في أي بلد عربي نزوع أكثر من العادي قليلا نحو الاتجاه الديني ينتشر النفاق الديني ويتزايد عدد أولئك الذين يلبسون المسوح الدينية طلبا « للوصول » ، وسرعان ما يصل بعضهم الى مراكز السلطة ويبدأون في استخدام الدين لتحقيق مصالحهم الخاصة وحدها وهم يتظاهرون بحماس ديني يحسددهم عليه أكثر الناس اخلاصا لدينهم .

عبد الكريم احمد

القاهرة

وثانيا : اما القول بأن البشر هناك غير البشر هنا ، فمن الثابت علميا انه غير صحيح ، والله تعالى لم يخلق العرب من طينة غير تلك التي خلق منها بقية الناس ، فطبيعة البشر واحدة ، ولا يتميز العرب ، في حدود ما نعلم ، بشيء يحول دون وقوعهم في ذات الهاوي التي وقع فيها غيرهم اذا هم ساروا في الطريق الذي يؤدي الى الهاوية . وعلينا ان نتذكر ان أولئك الذين تعرضوا منذ قرنين للمآسي التي ذكرناها هم أنفسهم الذين يقودون التقدم البشري الآن بعد ان تخلصوا تماما من الاوضاع التي تعوق التقدم . . . تخلصوا مما سينتهي اليه حالنا لو أخذنا بمبدأ خلط السياسة بالدين .

وثالثا : وفيما يتصل بالإعتراض بأن الدين الاسلامي الحنيف مختلف عن المسيحية كما طبقت في اوربا فلا رد لنا عليه سوى ان مدى ما فيه من حقيقة لا يتأكد الا بأن ندرس بتفصيل - كما فعلنا في هذا البحث - الآثار السياسية والاجتماعية لربط الدين بالسلطة السياسية في مفهوم الخلافة الاسلامية وكيف طبق منذ أن تحولت الخلافة الى ملك عضود في عهد الامويين ، وما صاحب ذلك من مؤامرات استخدمت فيها الرشوة وسفك الدماء وكل ما نهى عنه ديننا ، الى عهد الخلفاء العثمانيين وكيف اغتصبوا هذا المنصب الديني بقوة السلاح وفيما استخدموه . وعلينا أيضا - حتى نتأكد من ان هناك قرقا بين ما حدث في ظل المسيحية كما طبقت في اوربا والاسلام كما طبق في البلاد العربية - ان نناقش قول الخليفة الناصر مثلا « من أطاعنا فقد أطاع الله . . . ومن عصانا فقد عصى الله » ، وقول فقيه من كبار فقهاء الشريعة ان الخليفة له حق التصرف « في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم . . . وولايته عامة ومطلقة كولاية اله وولاية رسوله الكريم » ، وقول فقيه آخر ان « للحكومة على الناس حق الطاعة بصفتها أداة سياسية قامت لتنفيذ شريعة الله » ، وأن نتبين مدى اثر مثل هذه الافكار - التي صدرت ممن توكل اليهم عادة مهمة تفسير أحكام الدين - في عملية الحكم في دولة عصرية . وعلينا ان نعرف كذلك ما الذي جعل المسلمين يخضعون لخليفة مثل الحاكم بأمر الله ، وهل لهذا الخضوع علاقة بأن الاشعري أنكر على الشعب كل حق في الثورة على الحكم حتى لو كان حكما ظالما .

يجب - حتى نفصل في الامر برأي - ان نحدد هل كان الفقهاء الذين أكدوا أن وظيفة العقل البشري تقتصر على أن « يشهد للنبوثة بالتصديق ولنفسه بالعجز » مسلمين حقيقة يفقهون جوهر الدين الحنيف ، ومن أين أتوا بهذه المفاهيم . ويجب ان نبين كيف يفسر رجال الدين في المغرب آية كريمة مثل « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » بأنها تعني مطالبته الشعب المغربي باسم الدين بالخضوع للفرقة الفرنسية ، وهل مثل هذا التفسير هو الذي جعل العرب يخضعون لحكم البويهيين والسلاجقة والمماليك والعثمانيين ؟

في المكتبات :

رجاءكم

طرف الخط

روايت

مستورات - دار الآفاق الجديفة - بيروت